جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقـــم (٨٤) لسنة ٢٠١٨

إيماء إلى توجه وزارة المالية نحو ضبط الإنفاق وفقاً لمصادر التمويل المختصة بكافه الوحدات الحسابية بالجهاز الإداري والهيئات العامة الخدمية وأجهزه الحكم المحلى والأجهزة المركزية المستقلة.

فإن وزاره المالية تهيب بكافه الجهات الإدارية التي لديها قروض خارجية من مؤسسات دوليه أو دول أجنبيه أو أي هيئات أو منظمات أجنبيه أو من أيه جهات أخرى، ضرورة الالتزام بأحكام المواد (٤٠،٤٣) من التأشيرات العامة للموازنة المرفقة بالقانون رقم ١٠٠ لسنه٢٠١٨ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، مع ضرورة مراعاة ما يلي عند الصرف من هذه القروض:-

١- ضرورة إخطار وزاره المالية (قطاع التمويل) بالقروض التي يتم منحها للجهة ،حتي يتسنى للوزارة اتخاذ مايلزم في هذا الشأن .

٢- التنسيق مع قطاع الموازنة المختص لضرورة الحصول على التعديل الموازني قبل الصرف من مصادر التمويل المشار إليها سابقا ،لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

٣- ألا يتم الصرف من تلك القروض إلا حال توافر الأموال اللازمة واتخاذ ما يلزم لإثباتها بالمقطع التمويلي المناسب ، وأن يتم التسجيل المحاسبي علي نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية GFMIS وذلك وفقا لمقطع التمويل المختص .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة، وعلي السادة مديري المديريات المالية والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومديري الحسابات ووكلاؤهم، ضرورة تنفيذ ما تقدم بكل دقه ، وذلك درءاً للمساءلة القانونية.

تحريرا في : ٢٠١٨/٧/

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

محاسب/ عماد عبد الله عواد